



من المهاجرين في العالم يعملون في البلدان التي تم الإبلاغ فيها عن ثلاثة أرباع حالات (كوفيد-19) عالميًا.



من التحويلات المالية العالمية يقوم بإرسالها مهاجرون في هذه البلدان.



الانخفاض المتوقع في التحويلات المالية في عام 2020 – أو 110 مليار دولار.

المصدر: KNOMAD/البنك الدولي

بينما يعاني العالم من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة (كوفيد-19)، من المتوقع أن تنخفض تدفقات التحويلات المالية العالمية إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بشكل حاد بنسبة تبلغ نحو 20 بالمائة في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن التحويلات المالية إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ستتنخفض بقيمة 110 مليار دولار أمريكي، مما يمثل فقدان شريان حياة حيوي للعديد من الأسر الضعيفة. وحيث أن التحويلات عبر الحدود إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو المساعدة الإنمائية الرسمية، فمن المتوقع أن تكون التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية سريعة التفاقم للأزمة مدمرة بالنسبة للاقتصادات المحلية لبلدان المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية وأسره وكذلك للمكاسب العامة التي تم إحرازها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

التأثيرات

على المهاجرين وأسره



وبدون تحويلات مالية، تواجه الأسر مخاطر وعواقب وخيمة لعدم قدرتها على تحمل تكاليف هذه الاحتياجات الأساسية.

وعلى طرفي قناة التحويلات المالية، اضطر مقدمو خدمات التحويلات إلى الإغلاق أو تقليص ساعات العمل، في حين أن القيود المفروضة على التنقل ووسائل النقل العام المحدودة تجعل من الصعب على الناس الوصول إلى الفروع ووكلاء الدفع والصراف. وتمثل هذه القيود على الوصول تحديات بالغة لقدرات العديد من المهاجرين وأسره على إرسال التحويلات المالية وتلقيها نظرًا للوعي المحدود بوجود القنوات الرقمية واستخدامها. ويمكن أن يؤدي خفض التحويلات المالية إلى عكس مسار التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

تخلق الهجرة فرصًا جديدة لكسب الرزق وجلب الدخل، بما في ذلك من خلال التحويلات المالية. وقد أثر تعطيل التدفقات المالية عبر الحدود والمرتبطة بالجائحة الحالية بشكل خاص على المهاجرين وأسره، حيث أن المهاجرين في معظم الحالات تكون لديهم شبكات أمان محدودة، نظرًا لأنهم يعملون غالبًا بشكل غير رسمي وفي وظائف لا يمكن القيام بها عن بُعد، كما أنهم مستبعدون من التدابير الحكومية التي تهدف للتخفيف من تأثيرات فقدان الوظائف، مما يؤدي إلى محدودية الدخل أو فقده بالكامل. وفي ظل هذه الأزمة، يواجه العديد من العمال المهاجرين البطالة أو انخفاض الدخل، كما أن الكثير منهم تقطعت بهم السبل في البلدان المضيفة مع القليل من الدعم أو بدون دعم، ولا يستطيعون إعالة أسرهم في أوطانهم.

وتعتمد أسر المهاجرين في بلدانهم الأصلية على التحويلات المالية الواردة منهم لتأمين الضروريات الأساسية مثل شراء الطعام ودفع تكاليف السكن والتعليم والرعاية الصحية.

التأثيرات

على الاقتصادات والمجتمعات المحلية



تمثل التحويلات المالية أكثر من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لما لا يقل عن 60 بلدًا من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وبالنسبة للبلدان لأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فغالبًا تكون هذه الحصة أكبر. وحيث أنه من المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 35 في المائة في عام 2020، فمن المتوقع أن تزيد أهمية تدفقات التحويلات المالية كمصدر للتمويل الخارجي للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

ويمكن أن يكون لانخفاض التحويلات تداعيات كبيرة على الاقتصادات والمجتمعات المحلية بأسرها، مما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار المنتج والإنفاق الاستهلاكي والحصول على التعليم والخدمات الصحية.

وهكذا، فمن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات لضمان استمرار تدفق التحويلات المالية – من المهاجرين ومن مجتمعات الشتات بشكل عام – بما في ذلك من خلال دعم زيادة الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها.



التأثيرات

على مقدمي خدمة التحويلات المالية

عندما تنخفض دخول المهاجرين، تنخفض التحويلات المالية وكذلك تنخفض عائدات مقدمي خدمات التحويلات في البلدان المرسل والمرسلة والمستقبلة. وتجعل التدفقات المالية المضطربة وأسعار الصرف المتقلبة من الصعب على مقدمي خدمة التحويلات إدارة السيولة المالية لديهم. كما يشكل الإغلاق القسري والعمل عن بعد تحديات لقدرة مقدمي الخدمة على مواصلة العمل.

ويشعر مقدمو خدمة التحويلات المالية بالقلق على صحة وسلامة عملائهم، ولكنهم يواجهون تحديات في توجيه العملاء إلى استخدام القنوات الرقمية بسبب الافتقار إلى الاستعداد الرقمي في السوق والتزامهم بالتحقق من العملاء وجهاً لوجه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود وثائق هوية، والافتقار للوعي المالي الكافي، وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية ومحو الأمية الرقمية بين المهاجرين والأسر قد يعني أنه عند انخفاض القدرة على الوصول إلى القنوات الرسمية، يكون هناك اعتماد متزايد على قنوات التحويل غير الرسمية. وقد يؤدي ارتفاع معدلات الإدماج المالي الرقمي إلى التخفيف من تأثيرات ذلك ويساعد في الحفاظ على تدفقات التحويلات المالية في القنوات الرسمية.



ويهدف عدم استبعاد أي أحد في الأزمة الحالية، ينبغي النظر في الدعوة التالية لوضع السياسات والهيئات التنظيمية ومقدمي خدمة التحويلات لصالح المهاجرين وأسرةهم والمجتمعات المحلية، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

صانعو السياسات



- الإعلان عن تقديم خدمة التحويلات باعتبارها خدمة مالية أساسية
- وضع تدابير للدعم الاقتصادي تفيد المهاجرين ومقدمي خدمات التحويلات
- دعم تطوير وتوسيع نطاق قنوات التحويلات المالية الرقمية للمهاجرين وأسرةهم

الهيئات التنظيمية



- توجيه البنوك لتطبيق تدابير العناية الواجبة على أساس المخاطر بهدف الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية لمقدمي خدمات التحويلات المالية خلال الأزمة
- النظر في توضيح متطلبات الامتثال وتجديد التراخيص لمقدمي خدمات التحويلات المالية خلال الأزمة
- تقديم التوجيه التنظيمي بشأن متطلبات "اعرف عميلك" (KYC) المناسبة التي تعتبر بالغة الأهمية لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، خاصة بالنسبة للأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية أو الغير موثقين

مقدمو خدمة التحويلات المالية



- استكشاف تدابير تقديم الإغاثة للمهاجرين، مثل خفض تكاليف معاملات التحويلات، واستلام النقد وتسليمه مجاًاً، والخدمات الأخرى ذات القيمة المضافة
- الاستثمار في التعليم والتوعية المالية، بما في ذلك حول قنوات التحويلات الرقمية ومواقع الوكلاء المتاحة
- تعزيز الأنظمة المفتوحة القابلة للتشغيل البيني والتي يمكن أن توفر الأساس الذي يمكن من خلاله تقديم المنتجات المالية التي تركز على المهاجرين

للحصول على مزيد من المعلومات حول الدعوة للعمل، يرجى زيارة:
<https://www.knomad.org/covid-19-remittances-call-to-action/>